

سهولة الاستخدام والشفافية والثقة 3 دعائم أساسية لنجاح البنك المستقبلي

عمر الغانم: «بنك الجيل القادم» مستقبل القطاع المصرفي الكويتي

وعن مؤتمر بورومني، قال الغانم: أشعر بغاية الفخر والاعتزاز لمشاركة بنك الخليج في هذا المؤتمر وما لعبه من دور مهم فيه. لقد وفر مؤتمر بورومني في دورته لهذا العام خير منبر لمناقشة التطورات والتوجهات المستقبلية التي يشهدها القطاع المالي في الكويت. ومع ظهور تقنيات ومنهجيات جديدة وفرص واعدة، نعتبرها جميعها بشائر خير تدعو بمستقبل زاهر في القطاع المالي، وانعقاد مثل هذه المؤتمرات هو وسيلة هامة لتبادل الآراء والخبرات في هذه المجالات. ويعد بورومني من أبرز المؤسسات المتخصصة في تنظيم المؤتمرات المتعلقة بالاستثمار العالمي وأسواق المال للمستثمرين المباشرين وأصحاب المحافظ الاستثمارية، والوسطاء الماليين، والشركات، والأوفياء، على دورهم الهام في دعم مسيرة بنك الخليج.

الذي يلعبه رأس المال البشري في بناء هذا المستقبل، قائلا: «من أجل الحفاظ على الميزة التنافسية، يجب أن تكون لدينا الموهبة الصحيحة، وهذا متواجد لدينا في الكويت. نفخر في بنك الخليج بأن 64٪ من القوى العاملة هم من الكوادر الكويتية. ونؤكد التزامنا مجدداً بزيادة هذه النسبة وتعزيز تكافؤ الفرص الوظيفية بين الجنسين. ومن هذا المنطلق، لا بد من مواصلة عملنا مع الجيل المقبل من الكوادر الكويتية الطامحة إلى الانخراط في القطاع المصرفي وتهيئها بما يخدم مصلحة البنك ومصصلحة الكويت ومستقبل القطاع المصرفي».

وفي الختام، توجه الغانم بوافر الشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي، وأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج، وموظفيه الكفاء وعملائه الأوفياء، على دورهم الهام في دعم مسيرة بنك الخليج.

الغفط، التي سجلت تراجعاً خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي ظل هذا الوضع، أصبح من الضروري تنويع اقتصاد الكويت ومشاركة القطاع المالي في قيادة زمام هذه المبادرة، ويجب علينا أن نكون قادرين على المنافسة وعصريين. وأكد الغانم على أهمية التركيز على مواطن القوة التي تتمتع بها الكويت قائلا: تمثل الكويت مهد العمل المصرفي في منطقة الخليج وتتميز بغناها بالموارد والموهب التي تحتاج إليها. وإذا ما تسلحنا بمكان القوة هذه وتبنينا دعائم بنك الجيل القادم، لأجد سبباً يمنع القطاع المالي في الكويت من أن يكرس مكانته على رأس قطاعنا المصدرة إلى العالم، فمن رسم مستقبلنا ننصر.

وهي طليعة القطاع المصرفي في المنطقة، ولكن يجب علينا أن ننظر إلى المستقبل من قلب الأسواق العالمية. وشدد أيضاً على الدور المهم



عمر قتيبة الغانم في مقابله خلال مؤتمر بورومني أمس

ويعتبر هذا النموذج من بنوك الجيل القادم عنصراً أساسياً لنمو القطاع المصرفي في الكويت والاقتصاد بشكل عام. وفي هذا الصدد، قال الغانم: «نعيش حالياً مرحلة تشهد تقلبات في أسعار

أما الثقة فهي لا تبني إلا عند وضع العميل في بؤرة الاهتمام وفي مقدمة الأولويات. ومما لا شك فيه أن الثقة تنمو أيضاً وترسخ مع ارتفاع مستويات تفيد الشفافية وسهولة استخدام التقنيات الحديثة».

حيث تشمل سهولة الاستخدام على اعتماد التكنولوجيا وغيرها من الوسائل، بما يتيح تسهيل تجربة العميل وجعلها أكثر سلاسة. في حين تفيد الشفافية وسهولة استخدام والافتتاح في العمل المصرفي،

«الدولي»: 22٪ تراجعاً في مبيعات العقار خلال أغسطس

مبيعات الأشهر الثمانية الأولى من عام 2015 نحو 49٪ فقط من مبيعات عام 2014، فيما بلغ مؤشر عدد الصفقات حتى نهاية شهر أغسطس/2015 نحو 51٪ فقط مما تحقق في عام 2014، فيما تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنحو 5٪ مقارنة بمستوياته المسجلة في عام 2014، ويتوقع لعام 2015 وفي حال استمرار مستويات المبيعات الحالية أن يسجل تراجعاً يقترب من 30٪ في مؤشر إجمالي المبيعات وعدد الصفقات مقارنة بمستويات عام 2014، فيما يتوقع متوسط قيمة الصفقة أن تشهد مزيداً من التراجع وذلك باسئراط عدم حصول تطورات اقتصادية إيجابية وبخاصة فيما يخص مستويات أسعار النفط حتى نهاية العام الحالي.

من مؤشر عدد الصفقات، وهو ما قد يشير إلى تراجع في مستويات العروض انظاراً لتحسن مستويات الأسعار، أو تراجع في مستويات الطلب أملاً في تراجع الأسعار مستقبلاً، في ظل حالة الترقب التي تسود مختلف الأسواق انتظارات لتغيرات إيجابية قد تساعد على تحسن الأفق الاقتصادي المستقبلية، ما يترك سوق العقار الكويتي مفتوحاً على جميع الاحتمالات في المدى المتوسط، وبما يفرض على الباحثين والمستثمرين الاستثمار في مراقبة أداء السوق العقاري عن كثب.

وبمتابعة أداء السوق العقاري منذ بداية العام، فلا تزال مستويات المبيعات أقل من نصف تلك التي تحققت خلال عام 2014، حيث بلغت

الصفقة المسجل في شهر أغسطس من عام 2015 يبقى أعلى من تلك المسجلة من الشهر المقابل من العام الماضي بنحو 15,4٪، وقد بلغ عدد أيام العمل الرسمي خلال شهر أغسطس 22 يوماً مقابل 20 يوم عمل فقط في شهر يوليو المنصرم. وبين التقرير أن سوق العقار الكويتي خلال شهر أغسطس من عام 2015 أظهر استمرار تآثر السوق بالتطورات الاقتصادية التي فرضتها مستويات أسعار النفط المنخفضة بشكل رئيسي وعلى المستويين المحلي والإقليمي، وبشكل أكثر وضوحاً، كما أضحي هذا التراجع يطال جميع القطاعات وبرزت متفاوتة، فيما لا تزال مستويات الأسعار تتراجع بوتيرة أبطأ

قال تقرير بنك الكويت الدولي: إن مبيعات سوق العقار الكويتي تراجعت بنسبة قاربت الـ 22٪ على أساس شهري وسنوي على حد سواء، لتبلغ مبيعات سوق العقار خلال شهر أغسطس من عام 2015 نحو 205 مليون دينار فقط، مقارنة بنحو 263 مليون دينار في شهر يوليو الماضي، فيما ارتفع مؤشر إجمالي عدد الصفقات العقارية بنسبة 3,6٪ على أساس شهري، مسجلاً نحو 430 صفقة، إلا أنه بقي أقل من مستويات الشهر المقابل من عام 2014 بنحو 32,5٪.

وأوضح التقرير أن مؤشر متوسط قيمة الصفقة الواحدة تراجع بنحو 25٪ مسجلاً 477 ألف دينار فقط، إلا أن مستوى متوسط قيمة

إزالة معوقات الاستثمار وتسهيل عملية التداول في جميع البورصات الخليجية مذكرة تفاهم بين الكويت وأسواق المال الخليجية

والارتقاء بمستويات الشفافية في أسواق المنطقة بما يدعم حماية أموال المستثمرين ومدخرات الأفراد والمساهمة في تحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادي وتعزيز التكامل في البنية التشريعية للهيئات التنظيمية لدول مجلس التعاون الخليجي. وعن الاجتماع السادس للجنة الوزارية قال الجعفر انه تمت مناقشة جميع البنود المطروحة على جدول الأعمال ومنها مشروع القواعد الموحدة للاستحواذ في الاسواق المالية الخليجية الى جانب عرض التعديلات النهائية للقواعد الموحدة لطرح الاسهم في الاسواق المالية بدول المجلس.



نايف الحجرف خلال توقيع مذكره مع الجهات المنظمة للاسواق المالية في دول الخليج (كويتا)

وأضاف ان الاجتماع ناقش دراسة استراتيجية وآليات تحقيق تكامل الاسواق المالية بدول المجلس، بالإضافة الى طرح المواضيع المقترح مناقشتها مع لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس إضافة الى محاضر الاجتماعات (12 و13) الخاصة بلجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية بدول المجلس وما جاء فيها من توصيات.

القابية الست وتوفير إطار عمل موحد للتعاون وإزالة معوقات الاستثمار في مجال الأوراق المالية بدول المجلس وتسهيل نقل وتدفق الأموال والمعلومات والخبرات بين أسواقه المالية. وذكر ان ذلك يهدف أيضا الى دعم وتوقيع التعاون فيما بين الجهات المشاركة

كويتا: وقعت هيئة أسواق المال في الكويت امس مذكرة تفاهم مع الجهات المنظمة للاسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على هامش الاجتماع السادس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للاسواق المالية بدول المجلس في الدوحة.

وقال رئيس مجلس المفوضين والمدير التنفيذي لهيئة أسواق المال د.نايف الحجرف ان توقيع المذكرة يأتي استكمالاً لتعزيز مسيرة التعاون الخليجي في مختلف المجالات.

وأضاف ان ذلك يأتي سعياً لتحقيق التكامل في الاسواق المالية بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة ويمكن مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من الاستثمار والتداول في جميع الاسواق المالية بدول المجلس ببس وسهولة ونظير أسواق الصكوك والسندات التي لها دور مهم في تعزيز مسيرة النمو الاقتصادي بدول المجلس.

وأفاد بان توقيع الاتفاقية يهدف الى دعم الصلات والروابط بين الجهات

جمعية الأحمدية التعاونية إعلان

تعلن جمعية الأحمدية التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير حسب موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (30251) لسنة 2015 بكتابها المؤرخ في 14/9/2015 وهي كالتالي :

م	الأنشطة	الموقع	المساحة	القيمة الاستثمارية	الرقم الاتي للنشاط
1	عطور	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الارضي	92.671 م ²	700 د.ك.	19989058
2	حلويات ومخبزات	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الارضي	186.976 م ²	2400 د.ك.	19989066
3	سرفيات	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الارضي	52.545 م ²	600 د.ك.	19989074
4	صالون حلاقة رجال	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الارضي	61.597 م ²	450 د.ك.	19989082
5	ملابس جاهزة	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الاول	296.540 م ²	3000 د.ك.	19989189
6	شركة وساطة تأمين بالعمولة	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الاول	37.192 م ²	500 د.ك.	19989218
7	الهواتف وتصلبيها وبيع مستلزماتها	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الاول	40.43 م ²	400 د.ك.	19989242
8	زهور ونباتات	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الاول	30.280 م ²	300 د.ك.	19989293
9	صالون تجهيل السيدات	السوق المركزي شرق الاحمدي في 6 الدور الاول	172.156 م ²	1250 د.ك.	20162402

وذلك وفقاً للشروط التالية :

- 1- ان يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة .
- 2- توقيع العطاءات في الصندوق مباشرة وبالخرف المغلق منه قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الاشارة الى اي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (35/ لسنة 2014) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
- 3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم .
- 4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق .
- 5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ قدره (250 دينار) قيمة التأمين الاولي حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الاجبارية المعتمدة على التعاقد .
- 6- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (100 د.ك) مائة دينار كويتي لاغير غير قابلة للرد اعتباراً من يوم (الأربعاء) الموافق 16/9/2015 وحتى نهاية دوام يوم (الثلاثاء) الموافق 10/6/2015 من الساعة السابعة والنصف صباحاً حتى الساعة الواحد ظهراً من الأحد الى الخميس.
- 7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من الأحد الى الخميس خلال فترة الدوام الرسمي للاتحاد من الساعة (9) صباحاً وحتى الساعة (5) مساء .
- 8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة ادارة الجمعية عند ابلاغه كتابياً خلال اسبوعين من تاريخ الاختيار لاتمام الاجراءات اللازمة وتوقيع العقد والا يعتبر طلبه لاغياً ويصبح التأمين حقا خالصا للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم .
- 9- تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية وقرارات الوزارة بهذا الشأن.
- 10- ان تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لاسم النشاط المطروح اعلاء حسب المصروح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعتمد بأي رخصة أخرى .

المستندات المطلوبة :

1	صورة البطاقة المدنية لمصاحب الترخيص
2	صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح
3	ان يقدم طالب الاستثمار اقرار وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستثمر للنشاط المطروح لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه .
4	شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين دينارا قيمة الضمان الاولي
5	شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين دينارا قيمة الضمان الاولي

مجلس الإدارة

1,5 مليار دولار استثمارات كويتية لإنشاء مصنع للحديد والصلب مصر تنتظر استثمارات كويتية بالمليارات

ومنها مشروع إنشاء مصنع للحديد والصلب باستثمارات تصل إلى 1,5 مليار دولار مع تعهد الشركة المقيمة للمشروع بإنشاء محطة للطاقة لتغذية إنتاج المصنع. وأوضح فيصل أنه تم الاتفاق على إنشاء شركة كويتية مركزية للشحن والخدمات اللوجستية على محور قناة السويس الجديدة باستثمارات تصل إلى مليار دولار، بالإضافة إلى قيام بعض أعضاء الجانب الكويتي بمجلس الأعمال بإنشاء شركة قابضة للاستثمار في مصر في عدة مجالات منها العقاري والسياحي والطاقة بحجم استثمارات تصل إلى ملياري دولار.

المكتب التجاري المصري بالكويت على جذب المزيد من الاستثمارات الكويتية إلى مصر خلال المرحلة القادمة يعتمد بشكل أساسي على تفعيل مجلس التعاون المصري الكويتي الذي تم إنشاؤه خلال هذا العام، حيث أعلن عن تشييده خلال زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي للكويت في بداية شهر يناير من العام الحالي، وتم عقد أول اجتماع للمجلس بالهاهرة في أبريل الماضي. وأضاف أنه يجري حالياً الإعداد لتنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية التي تعهد الجانب الكويتي بتنفيذها في مصر خلال لقاء أعضاء المجلس بالرئيس السيسي

استثمارات يصل إلى مليار دولار، وطلبت تحديد موعد مع وزير الكهرباء المصري محمد شاكر للاطلاع على المشروعات المعدة من قبل الوزارة لتنفيذ ما يتوافق منها مع قدرات الشركة التكنولوجية والمالية.

وأشار فيصل إلى أن المكتب التجاري المصري بالكويت قام بتدريب اللقاءات بين هذه الشركات والجهات المسؤولة في مصر لاتخاذ الخطوات التنفيذية لبدء ضخ الاستثمارات وإقامة المشروعات التي سوف تنعكس على مصر في توفير المزيد من الطاقة بالإضافة إلى خلق فرص عمل للشباب المصري. وقال فيصل إن تركيز

أ.ش.: قال مدير مكتب التعميل التجاري المصري في الكويت الوزير المفوض جمال فيصل، إن الكثير من الشركات الكويتية تبدي رغبتها في الاستثمار في مصر ووضخ المزيد من الاستثمارات خاصة في مجال الطاقة.

وأضاف فيصل أن هناك شركتين إحداهما تابعة لهيئة الاستثمار الكويتية، ترغب في الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية وأيضا الطاقة التقليدية من خلال عدة مشروعات تصل حجم استثماراتها إلى مليار دولار، وهناك شركة كويتية أخرى تعمل في مجال الطاقة أبدت رغبتها في الاستثمار بمصر أيضا في مجال الطاقة بحجم

خدمات إعلانية

ضمن حملة «قسط سيارتك بسعر الكاش» «وربة»: شراكة حصرية مع «هوندا الغانم»

أطلق بنك وربة شراكة جديدة وحصرية مع شركة هوندا الغانم للسيارات في الكويت لتقديم أفضل خدمة تمويل لعملائه ضمن حملة «قسط سيارتك بسعر الكاش».

وتوفر هذه الشراكة عرضاً حصرياً لعملاء وربة ولكل من يريد شراء سيارات هوندا من مجموعة موديلات 2015 و2016، فرصة لتمويل اقتناء سياراتهم المفضلة بالتقسيط المريح لمدة تصل إلى 30 شهراً من غير زيادة على سعرها النقدي الأصلي بأسلوب يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع إمكانية تمديد الأقساط إلى فترات مختلفة. ويتميز بنك وربة بتقديم هذا العرض الفريد والحصري لعملائه، إذ أنه الوحيد الذي يعطي الحرية للعميل لشراء سيارة هوندا وتقسيم سعرها النقدي إلى أقساط بالاتفاق مع وربة فقط على الدفعات المحددة من دون أي هامش ربح، ومع عدم تحميل العميل أية أعباء إضافية. ويأتي ذلك كجزء من جهود بنك وربة المستمرة لتعزيز تجربة العملاء المصرفية وتمكينهم من تسيير أمورهم اليومية العصرية بأسلوب سلس وتمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية. وجدير بالذكر أن بنك وربة سبق وأطلق مؤخراً شراكة حصرية مماثلة مع شركة حمد محمد الزوان وشركائه وكلاء فوردي للسيارات في الكويت، لتتيح للعملاء، فرصة لاقتناء سياراتهم المفضلة من مجموعة السيارات المختارة عبر التمويل بالتقسيط المريح لمدة تصل إلى ثلاث سنوات ويسعر الكاش.

ويحرص بنك وربة على الاستمرار في تقديم حلول مصرفية شاملة ومبتكرة للمواطنين الكويتيين ومنحهم الفرصة لاقتناء ما يريدونه دون تحمل عبء التمويل بطريقة سريعة وسلسة وبدون أي مصاريف إضافية عند إعادة البيع.